المرصد

مين على الأحداث

الخميس 08 يوليو 2021 | 36 صفحة | العدد: 173 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

المناورات الجزائرية على الحدود الليبية

إشارات الحذر والخلاف

محلل سياسي جزائري: لا نية للجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا

العنف السياسي في تونس.. أسبابه وتداعياته

الاشراف: عبدالباسط غبارة ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

دول المغرب العربي في أتون أزماتها

مجلة «المرصد»

تعيش دول المغرب العربي على وقع مرحلة سياسية حساسة وحرجة، من ناحية القضايا والتوترات الداخلية لكل منها وتأثيراتها على مجتمعاتها، ومن ناحية أخرى على صعيد بعض التوترات الدبلوماسية والسياسية والحدودية التي تشهدها والتي تشكل اضعافا لاتحاد المغرب العربي الذي يعتبر حلما عاشتها المنطقة منذ سنوات طويلة دون أن يتحقق.

المشهد السياسي في ليبيا يبدو شديد التعقيد بالرغم من الانفراجة التي تحققت خلال الأشهر الماضية من خلال ارساء حكومة وحدة وطنية بقيادة محمد المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي، وعبد الحميد الدبيبة رئيسا للوزراء،والتي تقوم بقيادة المرحلة الانتقالية في البلاد حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021.

لكن الانتخابات التي تشكل وفق كثيرين منطلقا لاعادة الاستقرار في ليبيا تواجه عراقيل وتحديات كبرى تهدد امكانية اجرائها حيث أعلنت البعثة الأممية إلى ليبيا،الجمعة الماضي، فشل ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد في مدينة جنيف السويسرية، بالتوصل إلى توافق حول قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات المقبلة في البلاد بموعدها المحدد.

وأوضح الأمين العام المساعد ومنسق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، رايزدون زينينغا، في البيان الختامي، أنه «تمت إتاحة جميع الفرص الممكنة لأعضاء ملتقى الحوار السياسي للوصول إلى حل وسط والتوافق على قاعدة دستورية تضمن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. وتم طرح عدة مقترحات، لكن لم ينجح المشاركون في التوصل إلى أرضية مشتركة حول الانتخابات، بعد 5 أيام من المشاورات».

وقال زينينغا: «فشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن القاعدة الدستورية، وهذا لا يبشر بالخير إزاء مصداقية ملتقى الحوار». مشددا على أن «المقترحات التي لا تجعل من الانتخابات ممكنة لا يمكن المواصلة فيها»، داعياً ملتقى الحوار السياسي إلى «العمل على التوصل إلى تسوية وحل وسط يوحد أعضاءه».

ويثير فشل المحادثات مخاوف من انهيار خارطة الطريق التي كان قد تم الاتفاق عليها بين الأطراف الليبية وتعثر

> الانتخابات التي تشكل وفق كثيرين منطلقا لاعادة الاستقرار في ليبيا تواجه عراقيل وتحديات كبرى تهدد امكانية اجرائها حيث أعلنت البعثة الأممية إلى ليبيا،الجمعة الماضي، فشل ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد في مدينة جنيف السويسرية.

العملية السياسية في البلاد.ودعا رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد دبيبة «الأطراف الليبية على الاضطلاع بمسؤولياتهم وتغليب المصلحة العامة»، داعياً «للتوافق حول آلية لإجراء الانتخابات الليبية في موعدها».

يمكن القول بان الشك بات يخامر الكثيرين بشأن نجاح المسار السياسي في ليبيا خاصة في ظل استمرار العراقيل ومنها عدم حسم الخلافات المتعلقة بالقاعدة الدستورية،واستمرار وجود المليشيات المسلحة والمرتزقة والتي تشكل اهم أسباب الخلافات والصراعات.ويرى مراقبون أن تواصل الوضع على ما هو عليه يعني فشل البعثة الأممية ومؤتمر برلين في تحقيق أهم بند راهن عليه المجتمع الدولي، لإنهاء 10 سنوات من المراحل الانتقالية، ألا وهو إجراء الانتخابات في تاريخها المحدد.

أما في تونس فتزداد الازمة السياسية تعقيدا في ظل استمرار الخلافات والتنازع حول الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث منذ عدة أشهر،والتي جاءت آخر فصولها مع دعوة حركة النهضة التي يرأس زعيمها راشد الغنوشي البرلمان،الاثنين، رسمياً إلى تشكيل حكومة سياسية وصفتها بالقوية،يترأسها هشام المشيشي، والدخول في مشاورات مع الأحزاب والمنظمات الاجتماعية بخصوصها.

ويمثل اقتراح النهضة تعميقا للازمة في تونس خاصة في ظل رفض رئيس الدولة قيس سعيّد، والأحزاب الداعمة له في البرلمان بقاء المشيشي على رأس الحكومة،كما أن حكومة المشيشي المدعومة من النهضة،باتت في مرمى انتقادات سياسية وشعبية غير مسبوقة، على خلفية فشلها في إدارة أزمة كورونا، ما أدى إلى تواصل ارتفاع أعداد الوفيات والإصابات.

المشهد السياسي المتأزم في تونس تحول من المناكفات

> أدان فريق الأمم المتحدة في تونس، مساء الاثنين، أعمال العنف التي ارتكبت بحق رئيسة كتلة حزب الدستوري الحر في برلمان تونس عبير موسي وحث الفريق الأممي السلطات على اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الجناة.

والتصريحات المتبادلة الى العنف المادي المباشر تحت قبة البرلمان حيث قام النائب الصحبي صمارة خلال الجلسة العامة التي انعقدت يوم الأربعاء الماضي،بالاعتداء جسديا على كل من النائبة عبير موسي، رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحرّ، وزميلها في نفس الكتلة، النائب وسام الشعري.كما تعرضت نفس النائبة في الجلسة المسائية إلى العنف مرة أخرى حيث قام النائب عن كتلة ائتلاف الكرامة، سيف الدين مخلوف، بالاعتداء عليها جسديا.

وتتالت ردود الفعل المنددة في الاوساط السياسية والشعبية في تونس بالحادثة فيما دان فريق الأمم المتحدة في تونس، مساء الاثنين، أعمال العنف التي ارتكبت بحق رئيسة كتلة حزب الدستوري الحر في برلمان تونس عبير موسي وحث الفريق الأممي السلطات على اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الجناة.

وباء العنف السياسي لا يقل خطرا عن وباء كورونا الذي استشرى بشكل مرعب مع مراوحة نسبة إيجابية التحاليل اليومية بالبلاد بين 30 و50%»،وفق ما أكدت اللجنة العلمية لمجابهة الكوارث ووالتي اشارت الى أن عدد المصابين الوافدين على أقسام الطوارئ في تزايد في انتظار الحصول على أسرة انعاش أو اوكسيجين» محذرة من الوضع الحالي للبلاد.

وحمّلت الناطقة الرسمية باسم اللجنة، جليلة بن خليل، مسؤولية هذه الأزمة الصحية إلى السلطات التي لم تحرص على فرض إلزامية تطبيق الإجراءات المتخذة

> قام النائب الصحبي صمارة خلال الجلسة العامة التي انعقدت يوم الأربعاء الماضي،بالاعتداء جسديا على كلّ من النائبة عبير موسي، رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحرّ

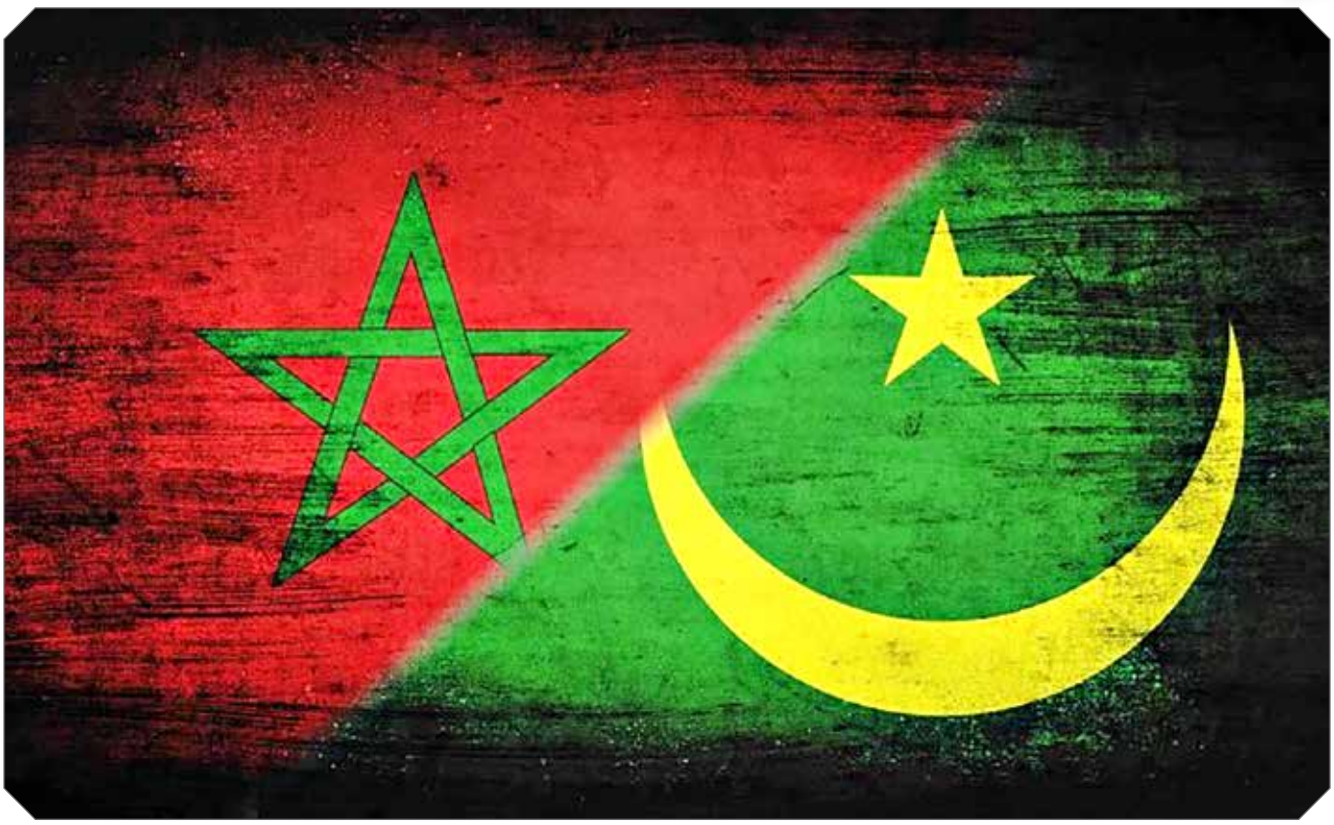

بالشكل المطلوب»، إلى جانب المواطن الذي لم يلتزم بالتدابير الوقائية»، على حد قولها في تصريح للإعلام المحلي، الأحد الماضي.

وعلى وقع الازمة السياسية يزداد الوضع الصحي انحدارا لتزداد معه حدة الازمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التي ضاقت بآلاف الشباب ما دفعهم إلى الهجرة غير الشرعية،وتزايدت وتيرة الظاهرة مؤخرا حيث يلقى الكثير من الشباب اليائس بأنفسهم في قوارب متهالكة للوصول الى السواحل الأوروبية في رحلات الموت كما يسميها الكثيرون. وفي الجزائر كلف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الأربعاء، وزير المالية بالحكومة المستقيلة أيمن بن عبد الرحمن بتشكيل الحكومة الجديدة وذلك خلفا لعبد العزيز جراد الذي قدم استقالته الأسبوع الماضي، بعد إجراء الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها.

ويأتي تعيين عبد الرحمن، ذي الخلفية الاقتصادية،في وقت تواجه فيه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، ضغوطاً مالية، بسبب انخفاض إيرادات النفط والغاز، المصدر الرئيس للمالية العامة، ما تسبب في عجز تجاري متنام.وتفاقمت الأزمة بسبب جائحة كورونا، فيما أجبرت الحكومة على تأجيل مشاريع استثمارية عدة في قطاعات مختلفة.

وتزامن تعيين بن عبد الرحمن مع قرار محكمة في العاصمة الجزائرية،الخميس، بحبس منسق حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية فتحي غراس، بعد توجيه خمس تهم إليه منها «إهانة رئيس الجمهورية»، بحسب ما أفادت زوجته.وكتبت مسعودة شاب الله على

> تتواصل القطيعة بين الجزائر والمغرب والتي تزايدت في أعقاب أزمة سياسية نشبت بين البلدين منذ قيام الجزائر، وفقا لتقارير، بإدخال زعيم جبهة «البوليساريو»، إبراهيم غالي، بأوراق جزائرية مزورة إلى إسبانيا من أجل العلاج.

صفحتها على موقع «فيسبوك»: «تم توجيه خمس تهم لفتحي غراس وإيداعه الحبس المؤقت».وعلّقت على حبس زوجها معتبرة أنه «تجريم العمل السياسي في الجزائر الجديدة».

ويواجه رئيس الوزراء ملفات صعبة ومتراكمة على مدار السنوات الأخيرة،بداية من أزمة السيولة المالية والحرائق والكهرباء وبعض المواد الاستهلاكية ووصولا إلى أزمة المياه، وتدهور الاوضاع الاقتصادية،خاصة بعد إعلان ادارة شركة سوناطراك النفطية المملوكة للقطاع العام، عن تراجع رقم أعمالها بنحو 40 في المئة، وهو ما يعكس الوضع الحرج الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري، على اعتبار أن سوناطراك تمثل 98 في المئة من مداخيل الجزائر.

وكان الجيش الليبي قد اعلن ،في يونيو الماضي إغلاق الحدود الليبية مع الجزائر،وذلك ضمن عمليته العسكرية الموسعة لمطاردة الإرهاب.وأعلنت إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي إغلاق الحدود الليبية الجزائرية وأعلنتها منطقة عسكرية يُمنع التحرك فيها.فيما أعلن اللواء 128 بالجيش الليبي أنه بتعزيز من قوات اللواء «طارق بن زياد» تم تأمين كافة الحدود الغربية مع الجارة الجزائر.

أزمات دول المغرب العربي الداخلية تتزامن مع أزمات خارجية على حدودها على غرار ما تشهده الحدود الجزائرية-الليبية من توتر خاصة بعد مناورات الجيش الجزائري، الأربعاء الفائت، باستخدام الذخيرة الحية، والتي شهدت تدريبات على اعتراض وتدمير الطائرات المسيرة، كما شاركت فيها قوات برية وجوية وفرقة من القوات الخاصة..

وتأتي هذه المناورات بعد يوم من تصريحات لقائد أركان الجيش الجزائري الفريق السعيد شنقريحة حذر فيها من وصفهم بـ«المعتوهين والمغامرين» من المساس بالجزائر ،وفي وقت سابق من يونيو الجاري، كشف تبون أن بلاده كانت مستعدة «للتدخل بصفة أو بأخرى» في ليبيا المجاورة، لوقف تقدم قوات الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر نحو العاصمة طرابلس.

من جهة أخرى مازالت هناك العديد من العراقيل بين المغرب وموريتانيا رغم تأكيد وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد أن علاقات بلاده مع المغرب تشهد تحسناً مجدداً تمسك بلاده بـ «حل سلمي» لقضية الصحراء،فيما تتواصل القطيعة بين الجزائر والمغرب والتي تزايدت في أعقاب أزمة سياسية نشبت بين البلدين منذ قيام الجزائر، وفقا لتقارير، بإدخال زعيم جبهة «البوليساريو»، إبراهيم غالي، بأوراق جزائرية مزورة إلى إسبانيا من أجل العلاج.

ولسنوات، كانت الصحراء الغربية تمثل محور الأزمة الكبرى بين الجارتين المغرب والجزائر، والتي وصلت إلى ذروتها في السنوات الأخيرة.تمتد الصحراء الغربية على مساحة 252 ألف كيلومتر على الساحل الشمالي الغربي للقارة. وهي منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة إذ يبلغ تعداد سكانها 567 ألف نسمة وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

تعيش دول المغرب العربي في اتون أزماتها الداخلية التي تصاعدت وتيرتها وباتت تهدد هذه الدول بمزيد من التصدعات والخسائر على الصعيد الداخلي.ويرى مراقبون أن تفعيل اتحاد المغرب العربي بات مطلبا مهما سيساعد هذه الدول على مواجهة التحديات الداخلية وتحسين اقتصاداتها كما سيؤمن لها امكانية مواجهة التديات الخارجية كالارهاب الذي ينتشر على حدودها ويهدد امنها.

أزمات دول المغرب العربي الداخلية
تتزامن مع أزمات خارجية على حدودها
على غرار ما تشهده الحدود الجزائرية-الليبية
من توتر خاصة بعد مناورات الجيش
الجزائري، الأربعاء الفائت،
باستخدام الذخيرة الحية.

المناورات الجزائرية على الحدود الليبية...

إشـــارات الحذر والخلاف

شريف الزيتوني

يوم 30 يونيو الماضي أجرت القوات الجزائرية، مناورة بالذخيرة الحية تحت عنوان «نصر 2021»، فيما ذكرت مصادر محلية إنها تحاكي معركة حقيقية شاركت فيها بمشاركة قوات جوية وبرية ووحدات من القوات الخاصة، بالقطاع العملياتي جنوب شرق جانت قرب الحدود مع ليبيا، أشرف عليها، الفريق السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي وتندرج في إطار اختتام سنة التحضير القتالي 2020-2021، وبهدف وضع الجيش في جو معركة حقيقية.

الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، ذهب به البعض إلى خلافات غير معلنة، مع الجيش الليبي وقيادته حول التعامل مع تطورات الأوضاع، بل اتجهت تحليلات بعض المراقبين إلى أن المناورات التي وقعت على الحدود الليبية موجهة إلى تحركات مقابلة قامت بها القوات المسلحة الليبية قبل أيام خاصة مع قرار الأخيرة إغلاق معبر الدبداب الحدودي بعد وقت من إعلان جزائري بإعادة فتحه.

وقالت وزارة الدفاع الجزائرية إن «هذا التمرين التكتيكي المنفذ بالذخيرة الحية يهدف إلى اختبار الجاهزية القتالية لوحدات القطاع، فضلا عن تدريب القادة على قيادة العمليات، وتطوير معارفهم في التخطيط والتحضير والتنظيم والتنفيذ ووضعهم في جو المعركة الحقيقية»، في مناورة أعقبها جدل داخلي وحتى خارجي عن الجدوى منها في ظل مشهد ليبي مازال يلفه الغموض مع فشل لقاء برلين2، والتخوفات من إمكانية عودة العنف إلى الواجهة.

وفيما يُعتقد أنها رسائل موجهة إلى أطراف ليبية قال رئيس أركان الجيش الجزائري، «إننا نحذر أشد التحذير، هذه الأطراف وكل من تُسول له نفسه المريضة، والمتعطشة للسلطة، من مغبة المساس بسمعة وأمن الجزائر وسلامتها الترابية... وليعلم هؤلاء أن الرد سيكون قاسيا وحاسما»، وهي تهديدات قوية يرجح أنها مبنية على معلومات مخابراتية أو في إطار استباقي لما يمكن أن يحدث مستقبلا، أو ربما حتى مجرّد خطاب تحفيزي لقوات تتمركز في موقع حساس على الخريطة الجزائرية.

وتوعد، شنقريحة، في تصريحات تناقلتها وكالات الأنباء من سماهم «المغامرين والمعتوهين

والمتعطشين للسلطة، برد قاس وحاسم، إن هم حاولوا المساس بأمن الجزائر وسلامتها الترابية، مضيفا أن الجزَائر لن ترضخ لأيّ جهة مهما كانت قوتها»، من دون ذكر عناوين مباشرة لأطراف يمكن أن توجه لها الرسائل، لكن من المنطقي أن تكون أطرافا ليبية، لا تعيش فترة ود مع الجزائر وسط تطورات سياسية تلقي بظلالها على أكثر من مكان.

وبعيدا عن التخمينات غير الثابتة، يبقى التعامل الجزائري مع ما يحصل في ليبيا تعاملا حذرا. لا نكاد خلال السنوات الماضية نعثر على موقف واضح مما يحصل أو من أطراف الأزمة. لم تبن الجزائر مواقفها ضمن سياقات إقليمية غير خافية على أحد وتحاول التعامل مع الفرقاء بمنطق الحياد، أو الوسيط غير الضاغط، أو الطرف غير المهتم كثيرا بالتصنيفات السياسية والفكرية، عكس غيرها من القوى الإقليمية والدولية، ربما هنا منسجمة إلى حد ما مع الموقف التونسي الذي تعامل مع الأزمة الليبية بحذر كبير وضمن ما يسمح به حجمها ومصالحها على الأرض.

الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، ذهب به

بعيدا عن التخمينات غير الثابتة، يبقى التعامل الجزائري مع ما يحصل في ليبيا تعاملا حذرا. لا نكاد خلال السنوات الماضية نعثر على موقف واضح مما يحصل أو من أطراف الأزمة. لم تبن الجزائر مواقفها ضمن سياقات إقليمية غير خافية على أحد وتحاول التعامل مع الفرقاء بمنطق الحياد، أو الوسيط غير الضاغط، أو الطرف غير المهتم كثيرا بالتصنيفات

البعض إلى خلافات غير معلنة، مع الجيش الليبي وقيادته حول التعامل مع تطورات الأوضاع، بل اتجهت تحليلات بعض المراقبين إلى أن المناورات التي وقعت على الحدود الليبية موجهة إلى تحركات مقابلة قامت بها القوات المسلحة الليبية قبل أيام خاصة مع قرار الأخيرة إغلاق معبر الدبداب الحدودي بعد وقت من إعلان جزائري بإعادة فتحه. كما أن ظهور الرئيس الجزائري على قناة الجزيرة وخروجه ببعض التصريحات حول الملف الليبي، بالإضافة إلى تناول بعض وسائل الإعلام الجزائرية تلك المناورات ومحاولة وضعها في زاوية الخلافات مع حفتر، لكن كل ذلك يبقى مجرّد تحليلات لا سند واقعي على الأرض وحتى خطاب قائد الجيش الجزائري الأخير لا يبدو موجها إلى عنوان معيّن بقدر ما هو رسالة إلى كل ما يهدد أمن الجزائر، خاصة أن المنطقة أمام أخطار كثيرة أهمها خطر الإرهاب الذي يهدد الجزائر كما يهدد ليبيا والإقليم بصفة عامة.

وفي تعليق له على التطورات الحاصلة سواء على الأرض أو عبر التصريحات الرسمية الجزائرية، قال المحلل السياسي الليبي، أحمد المهدوي، إن تحركات الجيش الليبي على الحدود لا تمثل أي تهديد للجزائر بل إنها حصلت داخل الأراضي الليبية والمستهدف منها بالأساس هي

> قالت وزارة الدفاع الجزائرية إن «هذا التمرين التكتيكي المنفذ بالذخيرة الحية يهدف إلى اختبار الجاهزية القتالية لوحدات القطاع، فضلا عن تدريب القادة على قيادة العمليات، وتطوير معارفهم في التخطيط والتحضير والتنظيم والتنفيذ ووضعهم في جو المعركة الحقيقية».

المجموعات الإرهابية الموجودة في تلك المناطق.

وأضاف المهدوي في مداخلة على قناة «روسيا اليوم»، بالتزامن مع المناورات الجزائرية، إن داعش تتخذ من الحدود مع الجزائر أو مع تونس، ممرات لها إلى داخل ليبيا، ومن هذا المنطلق يحق للجيش الليبي باعتباره قوة نظامية فرض الأمن حتى بغلق المعابر وهو أمر مشروع ولا يخلق أي مشاكل، بل من واجب الجيش القيام بدوره تجاه معابر كانت مضارها كانت أكثر من منافعها.

كلام المهدوي كان ردا على الخبير الأمني الجزائري أحمد ميزاب، الذي أشار إلى تحركات الجيش الليبي مرفوضة واستفزازية، وأن بلاده ليست مطالبة بأن تكون جزءا من أجندات لا تعنيها، وهي رافضة لأي تصعيد على حدودها، باعتبارها لم تتورط في أي توتر حاصل على الأرض، مع احترامها لسيادة كل الدول.

وبعيدا عن المناورات والتصريحات، يبدو أن الجزائر اختارت التعامل بشكل مختلف حتى في بداية سنوات الأزمة الليبية، وكان خيارها بالأساس مبني على الإرادة الدولية وعلى تسويات منقوصة بالتأكيد، لكنها كانت ملجأ يبنى عبره الموقف وتحدد من خلاله الإرادة السياسية في مرحلة أولى ثم حتى الإرادة العسكرية.

يبدو أن الجزائر اختارت التعامل بشكل مختلف حتى في بداية سنوات الأزمة الليبية، وكان خيارها بالأساس مبني على الإرادة الدولية وعلى تسويات منقوصة بالتأكيد، لكنها كانت ملجأ يبنى عبره الموقف وتحدد من خلاله الإرادة السياسية في مرحلة أولى ثم حتى الإرادة العسكرية.

الأزمة الليبية من المنظور الجزائري

الفرص والتحديات..؟

مصطفى قطبي

على امتداد السنوات العشر الماضية، ومنذ أن تم إسقاط حكم العقيد الليبي معمر القذافي في ليبيا بتدخل مباشر من جانب قوات حلف الناتو عام 2011، تحولت ليبيا إلى جرح مفتوح ونازف في الجسد العربي، ليس فقط لأن حلف الناتو والولايات المتحدة والدول الأوروبية تركت الساحة الليبية لتفاعلات قواها الداخلية المنقسمة والمتنافرة، ولكن أيضا لأن القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح في ليبيا أخذت تسعى بشكل فردي وراء مصالحها الخاصة والمباشرة... لهذا استعصى الحل على الأطياف الليبية، مما فسح المجال لدول عربية وإسلامية وأوروبية للتدخل في الشأن الليبي، بعضها لإنقاذ الشعب الليبي من محنته وآخر لإغراقه. ووسط هذا التهافت الدولي يبرز اسم الجزائر، كأحد الفاعلين في المشهد الليبي المعقد.

بعد سقوط النظام الليبي وعلى إثر هذا التحول إنهارت المنظومة الأمنية الليبية على الحدود بين الجزائر وليبيا والتي تصل مساحتها 1000كلم، ومع ذلك الإنهيار بدأت حالة اضطراب أمنية كبيرة تضمنت عمليات تهريب للأسلحة والمخدرات وتدفق للاجئين، لم تنتهي بالهجوم الذي استهدف مجمع للغاز تديره شركة سوناطرك الجزائرية وأسفر عن مقتل 40 موظفاً على يد جماعات مسلحة «إرهابية» تنشط في منطقة الحدود عام 2013، وذكرت السلطات الجزائرية آنذاك، أن منفذي الهجوم تسللوا من الأراضي الليبية، هذه الحادثة كانت كفيلة بإفاقة المنظومة الأمنية الجزائرية التي كانت تعيش في أوج صراع على السلطة بعد أن ثبت عجز الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن القيام بمهامه، واستمرت تتخذ موقفاً محايداً اتجاه الأزمة الليبية التي أضحت مستنقع ملئ بالجماعات المسلحة وأجهزة المخابرات الدولية. بالتزامن مع الحراك الذي تسبب بإستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إبريل2019، كانت ليبيا تشهد مرحلة جديدة من الصراع مع اندلاع المعارك على تخوم طرابلس.

ورغم أن تلك الأحداث كانت فارقة بالنسبة للأمن القومي الجزائري إلا أن النظام أيضاً كان منشغلاً في تثبيت أركانه بتشريع الانتخابات التي أفرزت تنصيب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وترتيب المنظومة الأمنية بكاملها لاسيما عقب خطوة تمت في ذروة مرض بوتفليقة كشفت

> استعصى الحل على الأطياف الليبية، مما فسح المجال لدول عربية وإسلامية وأوروبية للتدخل في الشأن الليبي.

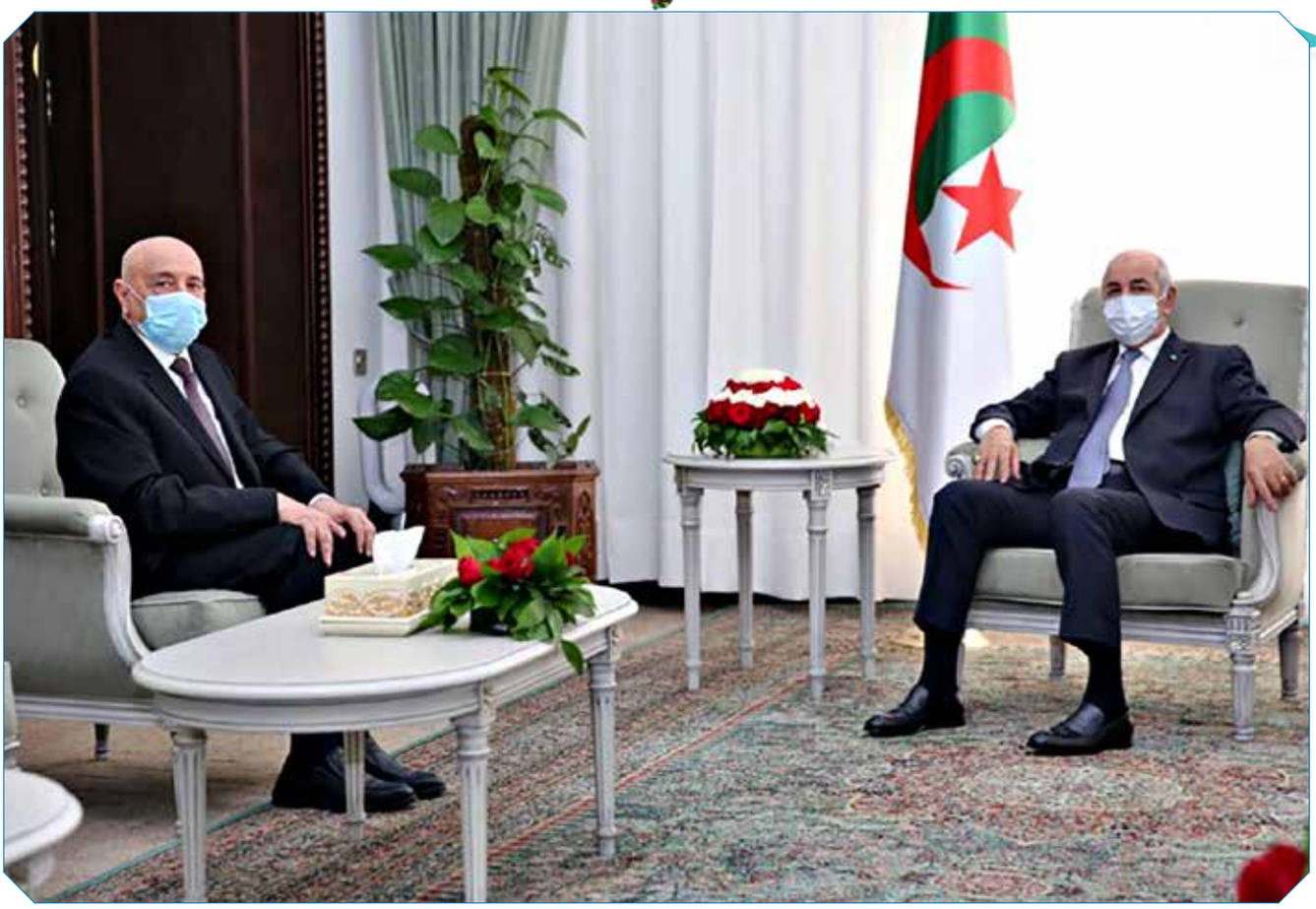

عن صراع كبير بين سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق، وجنرالات الجيش برعاية رئيس الأركان الراحل أحمد قايد صالح، أسفرت عن إقالة رئيس المخابرات الفريق محمد مدين الملقب بـ«الجنرال توفيق» في اكتوبر 2015، لكن ذلك الصراع لم يهدأ إلا عقب إقدام الرئيس تبون على إقالة أكثر من 80 في المائة من قيادات الأجهزة الأمنية، وكان النصيب الأكبر من تلك الإقالات تستهدف بالدرجة الأولى جهاز المخابرات العامة، وإعادة هيكلته بالكامل وإلحاقه بوزارة الدفاع.

وضعت الأزمة الليبية مبادىء السياسة الخارجية الجزائرية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعقيدتها الأمنية والعسكرية المرتكزة على عدم مشاركة الجيش الجزائري في عمليات عسكرية خارج حدود الوطن، في امتحان صعب. فالأزمة الليبية خلفت بيئة إقليمية غير مستقرة كانت شديدة الوطأة على الأمن الجزائري، وفي ظل سعي الجزائر للمساهمة حلّ هذه الأزمة وقعت في مأزق، يتمثل بالتوفيق بين المستلزم الأخلاقي، بمعنى الحفاظ على مبادئها الأساسية في سياساتها الخارجية وعقيدتها الأمنية، وبين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة عموما. منذ استقلال الجزائر عام 1962، تضافرت عوامل عديدة لتبلور مبادىء للسياسة الخارجية الجزائرية، وتحدد عقيدتها الأمنية والدفاعية. وهي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسعي للحلول السياسية للازمات الدولية، ورفض أي نوع من أنواع التدخل الأجنبي، وعدم مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات عسكرية خارج حدود الجزائر.

وقد تطورت هذه المبادىء لتتحول مع مرور الزمن إلى

> الأزمة الليبية خلفت بيئة إقليمية غير مستقرة كانت شديدة الوطأة على الأمن الجزائري.

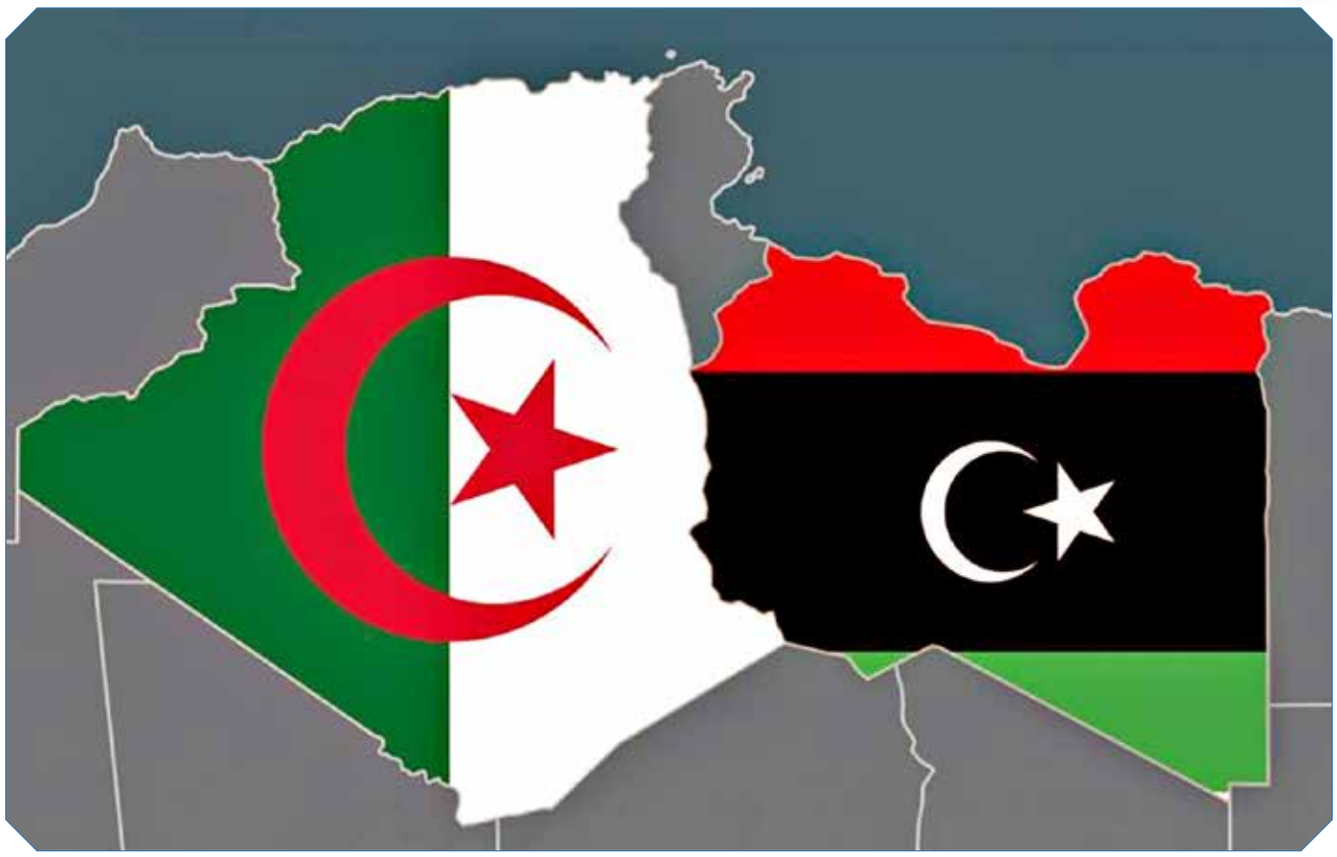

ثوابت مدسترة. فقد نصت المادة 29 من الدستور «تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية». فأحد أهم مبادىء السياسة الخارجية الجزائرية هي، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.وبعد سقوط نظام القذافي، لم تكن الجزائر بعيدة من الأحداث في ليبيا، فمع الانقسام الذي شهدته الساحة الليبية، قامت الجزائر بالدعم السياسي والدبلوماسي لحكومة الوفاق في طرابلس.

ومنذ وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة في الجزائر في ديسمبر 2019، أظهر حرصه على تقديم مشروع للحل السياسي التوافقي في ليبيا. والموقف الجزائري يتأسس على ثلاثة ثوابت أساسية لا تزال هي الإطار المحدِّد للسياسة الجزائرية في الساحة الليبية رغم تغير واجهة النظام السياسي:

الأول، منْح المؤسسة العسكرية الجزائرية الدورَ الأساسي في إدارة الملف الليبي في مقابل الأجهزة الدبلوماسية والسياسية، وينسجم هذا الموقف مع المقاربة الجزائرية التقليدية في تصور العمق الاستراتيجي للدولة الجزائرية من منظور المخاطر المترتبة أمنياً على المجالات الحدودية شرقاً وغرباً وجنوباً، وتكليف الجيش بضبط هذه المصالح الأمنية الحيوية وإدارتها بالتنسيق الحصري مع رئاسة الجمهورية. وتَصدُق المقاربة نفسها على إدارة الملفين الأهمين بالنسبة للدوائر الاستراتيجية الجزائرية، وهما: موضوع الصحراء في علاقته بالحدود مع المغرب وموريتانيا، وملف الإرهاب وحركات التمرد في

> قادت الجزائر مساع دبلوماسية في أكثر من مناسبة، بين فرقاء الأزمة الليبية، وتؤكد السلطات الجزائرية باستمرار أنها تقف على مسافة واحدة من الطرفين.

منطقة الساحل الأفريقي في علاقته بالجارتين الأفريقيتين مالي والنيجر.

الثاني، النظر إلى ليبيا بوصفها امتداداً للعمق الاستراتيجي الجزائري في مجاليه الحيويين: المشرقي والساحلي. الثالث، رفْض أي دور عسكري أجنبي في الملف الليبي، بما يفسر موقف الجزائر الرافض لتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا عام 2011، انسجاماً مع التصور الجزائري الثابت في العمل على إبعاد المحاور العسكرية والأمنية الدولية من المجال الأمن الحيوي الجزائري.

لقد قادت الجزائر مساع دبلوماسية في أكثر من مناسبة، بين فرقاء الأزمة الليبية، وتؤكد السلطات الجزائرية باستمرار أنها تقف على مسافة واحدة من الطرفين وترفض «كل تدخل أجنبي». وصرح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مرات عدة، أن الجزائر مستعدة للعب دور الوسيط وان «كل الأطراف الليبية موافقة على المشاركة في أي مبادرة جزائرية»، وفي هذا السياق قال الباحث في معهد كلينغنديل في لاهاي لوكالة فرانس برس إن «الدبلوماسية الجزائرية تمتلك مصداقية حقيقية بصفتها بلد كبير محايد حيال ليبيا...»لكنه أضاف أن «هذا لا يعني أن الجزائر يمكنها تغيير مجرى الأحداث»، موضحا أن الدبلوماسية الجزائرية بمفردها «لا تمتلك وزنا كافيا لكبح منطق الحرب المدوّلة في ليبيا ولو قليلا». وتابع أنه «مع الجزائر أو بدونها لن تكف «تركيا عن «استخدام القوة». في المقابل «إذا شاركت قوة دبلوماسية أخرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا بشكل وثيق في مبادرة دبلوماسية للجزائر فقد يكون

> الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون أكد في أكثر من مرة أنه لا يمكن الحديث عن حل في ليبيا يستثني مصالح الجزائر.

لذلك تأثير ملموس».

المؤكد لدينا، أنّ التدخلات الأجنبية في ليبيا شوشت على عدة مبادرات جزائرية، وفي هذا السياق قال رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق السعيد شنقريحة، إن التدخل الأجنبي في ليبيا، أدى إلى ما وصفه بـ«الانفجار الحقيقي» في منطقة الساحل الأفريقي. ونقلت وسائل إعلام جزائرية، عن شنقريحة، قوله في كلمته بمؤتمر فعاليات موسكو التاسع للأمن الدولي، إن «الوضع في منطقة الساحل الأفريقي تأثر بأحداث الأزمة الليبية وعواقب التدخل الأجنبي في هذا البلد، إذ أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى انفجار حقيقي، وتفاقم (تدهور) الأمن والاستقرار في أفريقيا ومنطقة الساحل». وأضاف: «أصبح انتشار الأسلحة والمخدرات وظهور الجماعات المسلحة غير الحكومية، من العوامل الخطيرة التي ساهمت في تفاقم الوضع، وبذلك أصبحت منطقة الساحل منطقة تتصاعد فيها بؤر التوتر أكثر فأكثر».

وأكد رئيس أركان الجيش الجزائري، أن «الجزائر تتابع عن كثب الأحداث التي تجري في ليبيا، وغالبا ما تقدم مبادرات تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية للأزمة الليبية». وختم شنقريحة، كلمته بالقول أن الجزائر تواصل العمل على إعادة إرساء الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، بالأخص في ليبيا وعلى أساس عدم التدخل الأجنبي والحفاظ على الوحدة الترابية».

وسبق للرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون أن أكد في أكثر من مرة أنه لا يمكن الحديث عن حل في ليبيا يستثني مصالح الجزائر، وفي إطار التحديات التي تواجه التحركات الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية وفقًا لرؤيتها، من المرجح اتجاه الجزائر لاتباع المسارات التالية:

أولا: استغلال رغبة روسيا في لعب دور محوري لتسوية الأزمة الليبية للتنسيق معها في ليبيا، وتعتمد الجزائر في ذلك على اعتبارها من أقرب حلفاء روسيا بمنطقة المغرب العربي، حيث تتبنى الدولتان مواقف متطابقة تجاه الأزمتين السورية والعراقية، فضلا عن التقارب العسكري الكبير بينهما، فتسليح الجيش الجزائري يعتمد بصفة أساسية على السلاح الروسي.

ثانياً: رفع مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس في ليبيا لتبني مواقف مشتركة حول كيفية تسوية الأزمة الليبية، ومن ثم خلق جبهة إقليمية داعمة للرؤية الجزائرية لكيفية حل الأزمة الليبية والتي تميل إليها تونس.

> «الجزائر تتابع عن كثب الأحداث التي تجري في ليبيا، وغالبا ما تقدم مبادرات تهدف إلى تحقيق تسوية سياسية للأزمة الليبية».

العنف السياسي.. في تونس أسبابه وتداعياته

نجاة فقيري

ما تنفكّ وتيرة العنف في تونس تتصاعد بشكل كبيرعلى جميع الأصعدة مخلّفة إحصائيات وأرقام صادمة، بل ووقائع وفيديوهات لأحداث عنف «مشينة» طالت حتى أعلى أهرام السلطة بالبلاد التونسية في أسوأ مشهد للعنف السياسي. ليصبح بذلك المشهد السياسي التونسي المتأزم أساسا ساحة للعنف الجسدي واللفظي والمعنوي ملقيا بتداعياته الوخيمة على الوضع العام بتونس التي تمر بأسوأ أزماتها على الإطلاق حسب المراقبين والمحللين.

مشهد صادم لنائب من البرلمان التونسي يقف من مكانه ويتجه نحو زميلته ليلكمها بقوة ويحاول بكل قوته مزيد تعنيفها لولا تدخل زملائهم ومكتب البرلمان، مشهد صادم لا يعدّ الأول من نوعه إذا تتواصل «المهازل السياسية» والإشتباكات المتكررة لفظيا أو ماديا تحت قبة السلطة العليا بتونس. مشهد متفرّع عن التشتت السياسي الذي تعيشه البلاد حسب وصف وتحليل الخبراء.

ففي أقل من ثلاثة أشهر، تعرضت رئيسة كتلة الدستوري الحر عبير موسي،إلى ثلاث حالات اعتداء بالعنف تحت قبة البرلمان التونسي، أين أصبح التجاوز ومشاهد العنف أمرا شائعا، فالخلافات بين النواب من مختلف الأطياف السياسية المكونة للبرلمان التونسي تتكرر منذ تأسيسه بصفة يومية على مرأى ومسمع السلطات العامة والشعب الذي ثار على النظام السابق ليخرج من بوتقة الديكتاتورية فوجد نفسه في غيابات الخلافات السياسية والأزمات الخانقة على كل المستويات وفي كل القطاعات.

تسيطر القطيعة الحادة بين السلطات الثلاث وتبادل الإتهامات المتواصل وغياب التواصل الفعلي على القالب السياسي التونسي، فمنذ مطلع العام الحالي تشهد تونس صراعا سياسيا بشأن التعديل الحكومي بين رئيس الجمهورية قيس سعيد ، ورئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، المدعوم من حركة النهضة وحزب قلب تونس، اللذين يسيطران على البرلمان التونسي.

فالكل يريد أن يبرز سيطرته ويفرض توجّهه لتتدرّج

> أصبح التجاوز ومشاهد العنف أمرا شائعا، فالخلافات بين النواب من مختلف الأطياف السياسية المكونة للبرلمان التونسي تتكرر منذ تأسيسه بصفة يومية

هذه القطيعة ومحاولة البروز و«استظهار القوة» إلى الأحزاب مكرّسة بذلك مشاهد غريبة من التطرف والإعتداء بالعنف على المرأة وغيرها، حيث بات استفحال الأفكار الشعبوية والمتطرفة في الساحة السياسية مشهدا يوميا يهدّد وحدة التونسيين وأمنهم اليومي، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والصحية.

يقول الكاتب والدبلوماسي السابق رؤوف الشطّي أن» هذا العنف مهما كانت دوافعه مؤسف، إنه يرمز إلى انحلال الدولة ويعكس المستوى الأخلاقي والفكري المتدني للغاية، للبعض من الفئة السياسية، الذين لا يقدّرون أهمية الدولة ولا يدركون حقًا أهمية المسؤوليات التي من المفترض أن يتحملوها والعواقب الوخيمة المترتبة على ذلك. هذه الآثام التي ارتكبت بحق الأشخاص الذين انتخبوهم وعلى الشعب بشكل عام، الذي فقد كل الثقة في الفاعلين السياسيين من جميع الأطياف «.

ويضيف الشطّي في مقال له باللغة الفرنسية» يؤدّي هذا العنف إلى تفاقم مناخ التوتر الشديد السائد اليوم في البلاد، والذي تفاقم بسبب أزمة عامة، في نفس الوقت مؤسسية وسياسية واقتصادية واجتماعية وصحية»

وعلى إثر حادثة الإعتداء والعنف الأخيرة التي بالبرلمان التونسي حذّرت القيادية المؤسسة لحركة نداء تونس ووزيرة السياحة سابقا سلمى اللومي الرقيق من أن «هذا الاعتداء يعد إنزلاقا خطيرا نحو العنف السياسي، الذي سبق أن نبهنا إليه في أكثر من مناسبة، خاصة بعد تصاعد منسوب الاحتقان سواء في البرلمان أو خارجه ، كما ان ما حصل تحت قبة البرلمان لا

> تسيطر القطيعة الحادة بين السلطات الثلاث وتبادل الإتهامات المتواصل وغياب التواصل الفعلي على القالب السياسي التونسي.

يمكن الا أن يكون أحد تعبيرات العنف التي تكررت خلال السنوات الاخيرة ضد المرأة ، و لذلك نقدر أن ما حصل اليوم مرفوض و يندرج ضمن جرائم العنف» . مشددّة على « أن الخلافات السياسية وأيا كانت التباينات لا يجب ان تكون مبررا لترذيل المؤسسات السياسية والذي وصل حد العنف الجسدي.»

من جانب آخر ترجع أستاذة القانون إكرام الدريدي العنف السياسي إلى سيطرة الإخوان المسلمين قائلة في تصريح خاص لبوابة إفريقيا الإخبارية أن «الإخوان المسلمون في تونس مرض عضال لم ولن يندمجوا في المجتمع والدولة ولن يتغيروا هم فقط يريدون السيطرة والتمكن و تسخير وسائل الدولة للمصالح الضيقة والخلود على سدة الحكم.».

و أضافت إكرام الدريدي تعليقا على حادثة العنف التي جدت بالبرلمان التونسي أن ما حصل هو «محاولة لتحويل وجهة الرأي العام عن هذا الموضوع وعن الندوة الصحفية التي اماطت اللثام عن القضاء المتواطىء مع الإرهاب فيلجؤون مرة أخرى إلى وضاعتهم التاريخية! حسب تصريحها.

هذا العنف السياسي المستشري في المؤسسات السيادية قبل غيرها ألقى بتداعياته الوخيمة على كل القطاعات في البلاد خاصة مع أزمة إقتصادية غير مسبوقة كرستها السياسات المتعاقبة المتناحرة وصولا إلى السياسة الحالية ، فحتى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المانحين الرئيسيين مع الاتحاد الأوروبي لم يعودوا يثقون في المسؤولين التونسيين، فحسب الخبراء فإنهم غير قادرين على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي وعدوا رسميا بتنفيذه. فمع الركود الحاد وارتفاع المديونية والعجز المتواصل في الميزان التجاري والميزانية العامة والعائدات وكل القطاع الاقتصادي الذي يرضخ

> هذا العنف مهما كانت دوافعه مؤسف، إنه يرمز إلى انحلال الدولة ويعكس المستوى الأخلاقي والفكري المتدني للغاية، للبعض من الفئة السياسية».

تحت وطأة أعباء مالية ضخمة، يقف المسؤولون المتناحرون عاجزين عن إيجاد الحلول، ومزيد اقحام المواطن التونسي في متاهات التدهور الاجتماعي كاقتراح رفع الدعم الأخير الذي أثار الرأي العام التونسي.

فهذا العنف السياسي المتكرّر مع كل تجربة انتقالية تحاول تونس خوضها، يهدّد الديمقراطية بالبلاد فمع كل محاولة استقرار تتعالى الأصوات الداعية لإسقاط الحكومة أو البرلمان وتعود البلاد من جديد إلى نقطة الصفر، ما تسبب في كارثة تواصل واستمرار عصفت بأغلب مؤسسات الدولة وشلّت كل مقوّمات النموّ بالبلاد، إضافة إلى انتشار أوكار الإرهاب والتطرف الذي وُصمت به البلاد مع تكرّر العمليات الإرهابية بالبلاد وحتى خارجها.

ولذلك فإن تونس خاصة مع الأزمة الوبائية الطاحنة التي هدّدت المواطن في حياته وكشفت بالوقائع والنسب الثقيلة المسجلة والصور والفيديوهات الصادمة لحقيقة الأوضاع، ضعف وهشاشة البنية الصحة وتأثرها بالفساد الذي نهش الدولة نهشا، وأمام انشغال الطبقة السياسية بنزاعاتها ومحاولاتها المستميتة للسيطرة على المشهد» فإن مؤسسات الدولة المتداعية بسبب العنف والتشرذم السياسي تقف على حافة انهيار مدوّ سيدفع الشعب ثمنه باهظا.

** «الخلافات السياسية وأيا كانت التباينات لا يجب ان تكون مبررا لترذيل المؤسسات السياسية»

** هذا العنف السياسي المستشري في المؤسسات السيادية قبل غيرها ألقى بتداعياته الوخيمة على كل القطاعات في البلاد خاصة مع أزمة إقتصادية غير مسبوقة كرستها السياسات المتعاقبة المتناحرة.

العنف السياسي في تونس

تطوّرات خطيرة وادانات واسعة

رامي التلغ

تزايدت مخاوف التونسيين من تصاعد لهجة وأشكال العنف بكل أنواعه في الفترة الأخيرة، خصوصاً منسوب العنف السياسي الذي عكسته حالة التوتر تحت قبة البرلمان مركز العملية السياسية في البلاد أو في الحوارات عن بُعد بين مختلف الأحزاب والمنظمات وفي المنابر الإذاعية والتلفزيونية، وفي المناطق حيث تصاعدت وتيرة الإضرابات والاعتصامات، وحتى في أعداد وأشكال الجريمة أيضاً. هذا الواقع ذكّر التونسيين بفترات صعبة للغاية مروا بها خلال السنوات الأخيرة التي شهدت أكثر من إغتيال سياسي نتيجة موجة من التحريض.

مؤخرًا،تعرضت رئيسة الحزب الدستوري الحر في تونس، عبير موسي، للضرب في قلب البرلمان، بينما كانت تلقي كلمتها خلال جلسة عامة، مما أثار قلقا عارما إزاء تنامي العنف السياسي في البلاد.

وأظهر مقطع فيديو، النائب المستقل، الصحبي سمارة، وهو يتقدم صوب عبير موسي أمام مرأى الجميع، ثم انهال عليها بالضرب.

كما تعرضت عبير موسي الى عنف مماثل من قبل سيف الدين مخلوف رئيس كتلة ائتلاف الكرامة القريبة من حركة النهضة.

هذه الاعتداءات جرى بحضور رئيسة الجلسة، سميرة الشواشي، ووزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، إيمان الزهواني.

وكانت الجلسة البرلمانية مخصصة لمشروع قانون بشأن العمل المنزلي، إضافة إلى مشروع قانون يهم التقسيم الانتخابي، كما شمل البرنامج اتفاقا موقعا بين تونس وصندوق قطر للتنمية.

وأدى الاعتداء على موسي إلى حالة من الفوضى داخل مبنى البرلمان، فيما توالت الإدانات من خارج المجلس، في ظل انزلاق التجاذب السياسي بالبلاد إلى ممارسة العنف.

حيث قال الرئيس التونسي قيس سعيد ، إنه «يجب محاسبة أي شخص يلجأ للعنف خاصة في مؤسسات الدولة».

جاء ذلك وفق كلمة للرئيس سعيد خلال إشرافه على تدشين الجناح الجديد لقسم الإنعاش بالمستشفى العسكري بالعاصمة تونس، مساء الخميس الماضي.

وتابع أنّ «الحصانة (البرلمانية) التي يتمتعون بها بمقتضى الدستور تمكنهم من الاستقلالية في أداء وظائفهم وليس بالتعدي على الأشخاص مهما كان الاختلاف معهم».

> هذا الواقع ذكّر التونسيين بفترات صعبة للغاية مروا بها خلال السنوات الأخيرة التي شهدت أكثر من إغتيال سياسي نتيجة موجة من التحريض.

وقال الرئيس التونسي: «أندد بالعنف الذّي حصل حتى وإن كنا نختلف مع الأشخاص الذّين يتعرضون له.. ولكن أعلم جيدا أنه تم الترتيب لهذه العملية منذ 3 أيام».

وأعربت الحكومة التونسية، في بيان ، عن إدانتها لهذا الاعتداء، معتبرة إياه «تعديا على المرأة التونسية وعلى مكتسباتها التي تحققت».

كما دان رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، عن الاعتداء «بأشد عبارات التنديد الاستهجان»، بحسب تصريح لمساعده المكلف بالإعلام، ماهر مذيوب.

وندد ت الكثير من القوى السياسية والمدنية والمناهضة للعنف السياسي والعنف ضد المراة الاعتداء على عبير موسي معتبرة اياه جزء من العنف السياسي غير المقبول محذرة من عودة البلاد الى فترة الاغتيالات.

حركة آفاق تونس في بيان لها، أدانت هذا الإعتداء الهمجي الذي ارتكبه صمارة تحت قبة البرلمان، وعبّرت عن تضامنها المطلق مع النائبة عبير موسي وكتلتها البرلمانية واعتبرت ما أقدم عليه ذلك الأخير بمثابة ''الجريمة المشينة التي تقوض أسس الممارسة السياسية السلمية القائمة على التعددية وإختلاف الآراء واحترامهما''. ودعت حركة آفاق تونس النيابة العمومية إلى التحرك الفوري من أجل إيقاف المعتدي محذّرة من إفلات صمارة من العقاب في مثل هذه القضايا والتي ستؤدي إلى استشراء ثقافة العنف. كما دعت الحركة إلى أهمية الشروع في إجراءات رفع الحصانة البرلمانية عن النائب المعتدي وسحب الصفة النيابية عنه.

من ناحيتها،اعتبرت حركة مشروع تونس ذلك الإعتداء عمل جبان وحقير ويندرج ضمن جرائم العنف ضد النساء وطالبت الحركة بطرد هذا الشخص من البرلمان ''فلا مكان له هو وغيره داخله''. وجدّدت حركة مشروع تونس رفضها للعنف مهما كانت أشكاله ودعت إلى اعتماد العمل السياسي السلمي فقط داخل البرلمان (وفق ضوابطه) وخارجه. واعتبرت أنّ الخلافات السياسية مهما كان حجمها

> أدى الاعتداء على موسي إلى حالة من الفوضى داخل مبنى البرلمان، فيما توالت الإدانات من خارج المجلس.

تتطلب من جميع القوى الوطنية الاتحاد لمواجهة العنف الذي يبقى وسيلة قوى الظلام تستعمله كلما وقعت محاصرتها.

النائبة عن الكتلة الديمقراطية سامية عبو كذلك عبّرت عن تضامنها المطلق مع عبير موسي واعتبرت ما حدث من اعتداء في البرلمان مادي واعتداء همجي '' فضيحة وعار ولا يجب أن يمر دون عقاب لمرتكبيه'' مؤكّدة أنّ الحصانة لا تعطي للنائب مرتبة فوق القانون.

بدورها أيّدت الناشطة الحقوقية بشرى بلحاج حميدة ما دوّنته ودعت إليه رئيسة جمعية النساء الديمقراطيات السابقة يسرى فراوس، حيث دعت كلّ النساء بالبرلمان ومن يتضامن معهن إلى الانسحاب من مسرح التصفية الجندرية حتى تتم محاسبة المعتدين بالعنف والتحرش. كما أدانت منظمة ''بوصلة'' العنف تحت قبة البرلمان المسلّط اليوم على النائبة عبير موسي والنائب وسام الشعري وطالبت رئاسة البرلمان بالتدخل العاجل لإتخاذ الإجراءات اللازمة وتحديد المسؤوليات وادانة المعتدي لتوفير فضاءات آمنة للنساء ومناهضة العنف المسلّط عليهن بصفة خاصة والقطع مع ثقافة الإفلات من العقاب.

دوليًا،أدان فريق الأمم المتحدة في تونس أعمال العنف التي ارتكبت بحق رئيسة كتلة حزب الدستوري الحر في برلمان تونس عبير موسي من قبل أحد زملائها من النواب في المجلس أثناء الجلسة العامة يوم 30 يونيو الماضي.

إلى هذا، قال مكتب المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة في تونس، أرنو بيرال، في بيان إن «فريق الأمم المتحدة يتابع بقلق ما يحصل في البرلمان التونسي، لاسيما وأن الحادث لم يكن مجرد حالة معزولة، بل حصل عقب تكرار حالات أخرى حديثة للعنف والكراهية ضد النساء البرلمانيات وبشكل أوسع للنساء الناشطات في مجال السياسة في تونس».

أدان فريق الأمم المتحدة في تونس أعمال العنف التي ارتكبت بحق رئيسة كتلة حزب الدستوري الحر في برلمان تونس عبير موسي.

وأضاف أن «الأمم المتحدة تعتبر أن أي عمل من أعمال العنف ضد النساء السياسيات، سواء كان جسديا أو لفظيا، لا يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا خطيرا للديمقراطية ولمشاركة المرأة في الحياة العامة».

في ذات الصدد،أعلن الحزب الدستوري الحر المعارض في تونس، اليوم (الاثنين)، أنه قرر اللجوء إلى القضاء الدولي للتظلم ضد العنف المسلط على نوابه في البرلمان.

وقالت موسي:«ثقتنا اهتزت في القضاء على إثر ما أظهره من اصطفاف وسياسة المكيالين واستهانة بحقوق النواب المكفولة دستورياً وتخاذل في حماية الحرمة الجسدية للمرأة التونسية»، وتابعت:«سنتقدم بشكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل التعذيب واضطهاد فئة من السكان لأسباب سياسية وعلى أساس النوع الجنسي».

وتشمل الشكوى، حسب القياديين في الحزب، رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي يتولى الإشراف على وزارة الداخلية، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، ونائبته سميرة الشواشي، ووزير المرأة، ومسؤولين في الأمن والقضاء. وأضافت موسى:«سننطلق في حملة دولية للتعريف بالقضية التونسية عبر المنظمات الدولية المعترف بها من الدولة التونسية والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية بالقارات الخمس».

ويرى مراقبون أن تصاعد العنف السياسي في تونس، وتكرار ممارسته في البرلمان، أصبح يثير مخاوف جدّية من خطر عودة الاغتيالات السياسية، التي عاشتها البلاد عام 2013، وطالت المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي،فالعنف السياسي تصاعد بشكل غير مسبوق في تونس، وذلك بعد تعرّض نائب من الكتلة الديمقراطية، في ديسمبر الماضي، للعنف من كتلة «ائتلاف الكرامة» المقرّبة من حركة النهضة.

> تصاعد العنف السياسي في تونس، وتكرار ممارسته في البرلمان، أصبح يثير مخاوف جدّية من خطر عودة الاغتيالات السياسية، التي عاشتها البلاد عام 2013.

محلل سياسي جزائري:

لا نية للجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا

حوار/ همسة يونس

أكد المحلل السياسي الجزائري، الدكتور إسماعيل خلف الله، أن حل الأزمة الليبية مبني على الحوار الليبي الليبي بدون أي تدخلات خارجية.

وأوضح خلف الله في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، أن الجزائر من عقيدتها ومبادئها أنها لا تتدخل في أي دولة سواء كانت دولة شقيقة أو دولة أخرى، كما أنها تعارض التدخلات العسكرية، لافتا إلى أن المقاربة الجزائرية تقول دائما إن تعقيدات الأزمة الليبية جاءت نتيجة للتدخل الأجنبي.

وقال خلف الله، «إن تصريحات الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، ومناورات الجيش الجزائري على الحدود الجزائرية الليبية ليست من باب أن الجزائر سيكون لها دور للتدخل عسكريا في ليبيا، وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة، والواقع أن الجزائر تريد أن تحمي حدودها بالدرجة الأولى، ثم تريد أن تبين قوتها لهؤلاء العابثين بالأمن الليبي». وإلى نص الحوار:

بداية.. ما قراءتكم للموقف الجزائري من الأزمة الليبية منذ 1102؟

كما هو معلوم أن الجزائر ومنذ البداية كان لها موقف رافض لتدخل قوات الناتو في ليبيا، ثم بعد هذا الموقف بقيت الجزائر على الحياد ولم يكن لها تدخل في الشأن الداخلي الليبي، وربما الجزائر استقبلت في البداية بعض من أفراد النظام السابق وهذا فسره البعض على أن الجزائر تقف ضد ثورة فبراير وأنها تقف مع النظام السابق. وبعد ذلك وخلال أزمة مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، غابت الجزائر عن الملفات الإقليمية والدولية.

والجزائر لم يكن لها دور أو موقف أو دور فاعل في ليبيا، ولكنها في 2014-2015 استضافت بعض جولات الحوار الليبي، ولكنها وللأسف الشديد وفي ظل غياب الدبلوماسية الجزائرية، انتقل هذا الملف إلى مدينة الصخيرات المغربية، وبقيت الجزائر تقريبا غير فاعلة أو مؤثرة في الملف الليبي حتى جاءت انتفاضة 22 فبراير الجزائرية التي انبثقت عنها السلطة الجديد برئاسة عبدالمجيد تبون، وربما تريد هذه السلطة الجديدة أن تعيد الدور الجزائري في المشهد الإقليمي وخاصة فيما يتعلق بالملف الليبي، وذلك كون الجزائر تعتبر ليبيا جزء من بعدها الأمني، كما أنها دولة جارة وشقيقة ولها حدود طويلة وعريضة مع الجزائر، وبالتالي من مصلحة وأمن الجزائر أن تكون ليبيا أمنة مستقرة تمتلك مؤسسات شرعية وبعيدة عن التدخل الأجنبي.

أما الموقف الجزائري فهو ثابت، فالجزائر دائما ترفض التدخل الخارجي في ليبيا وخاصة ما يتعلق بالتدخل العسكري، وبالتالي فهذا موقف ثابت ومازالت الجزائر تؤكد على هذا الموقف، وأريد أن أوضح أنه عندما ذكرت الآن أن الجزائر عائدة بقوة للملف الليبي فربما البعض قد يفسر هذا على أن الجزائر تنازع المغرب في هذا الملف، وهذا ليس بالحقيقة وإنما هو تزوير للحقيقة، فالجزائر لا تنكر دور المغرب في الملف الليبي، كما أن هناك متدخلون كثر في الملف الليبي فهناك الأوروبيون، وتركيا، ومصر، وروسيا، والأمم المتحدة، وغيرها، فلاعبي الملف الليبي كثيرون، وبالتالي اعتقد أن الجزائر لا يقلقها أن

** الجزائر في 2011 كان لها موقف رافض لتدخل الناتو في ليبيا.

تتدخل المغرب في هذا الملف بل بالعكس نحن نسعى لحل هذه الأزمة في أسرع وقت.

** كيف تابعت ملف المناورات الجزائرية على الحدود الليبية؟

الجزائر دولة مستهدفة من جميع النواحي سواء فيما يتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات، الاتجار، الهجرة غير الشرعية، وما إلى غير ذلك، كذلك هناك التهديدات الإرهابية التي عاشتها الدولة الجزائرية، فالجزائر عانت كثيرا من الإرهاب ومن تسلل الجماعات الإرهابية إلى التراب الجزائري وهناك عمليات كثيرة كانت تحدث في الإقليم الجزائري، ونقول إنه عندما كانت الدول لا تعاني الإرهاب، الجزائر كانت تعاني الإرهاب وحصدت الأرواح والأملاك، فالجزائر كانت هي الضحية الأولى في هذا العالم من آفة الإرهاب.

هذا بالإضافة إلى الملفات الأخرى، وهي أن هناك تدخلات أجنبية كثيرة في المنطقة الساحل، وفي ليبيا، وفي كل ما يحيط بالجزائر وكل حدودها مشتعلة، وبالتالي هذا المناورات للجيش الجزائري تأتي لتوضيح أن الجيش الجزائري لن يقف متفرجا إذا كانت هناك تهديدات أمنية على الحدود الجزائرية من أي طرفا كان، وهذه هي رسالة الجيش الجزائري التي أرد إيصالها.

** ما الأسباب.. وما تداعيات هذا على المشهد الليبي؟

اعتقد أن ليبيا من مصلحتها أن تكون بجوارها دولة قوية مثل الجزائر، فمن يريد أن يؤثر على الأمن الجزائري سيترك ثغرات أمنية في ليبيا، والدولة الليبية الآن تعاني من الانفلات الأمني، ومن اللادولة، واللاأمن، فمن يعيد لها هذا؟ ونحن نرى أن العامل الرئيسي لاستعادة استقرار ليبيا هو أن تكون منطقة الجوار الليبي مستقرة أمنيا وسياسيا فهذا سيخدم الاستقرار الأمني والسياسي الليبي.

كما أن من يعمل على تهديد الأمن الجزائري فبطبيعة الحال هو يضرب الأمن الليبي، وقضية الاستقرار والأمن هي قضية تتعلق بالطرفين (ليبيا-الجزائر) فأمن واستقرار ليبيا أو الجزائر يخدم المنطقة ويخدم الشعبين، ونحن نؤيد هذا وندعم

** المناورات الجزائرية رسالة لأي تهديدات أمنية على الحدود الجزائرية من أي طرف كان.

بقوة هذا لتحقيق الاستقرار الليبي الذي نسعى ونتطلع له وإلى بناء مؤسسات شرعية تحكم تحت الإرادة الشعبية الليبية.

**** ماذا عن تصريحات الرئيس الجزائري حول ليبيا؟ وإلى أي مدى يمكن أن تتدخل الجزائر في ليبيا؟**

اعتقد أن كل الدول صرحت وكل الدول تتكلم عن الملف الليبي، فلماذا تلام الجزائر عندما تكلمت على الملف الليبي؟ هذا سؤال اعتقد أنه كان من المفروض أن يوجه للذين يأتون من أوروبا ومن وراء البحار ويتكلمون عن هذا الملف، ويتكلمون على استقرار ليبيا.

ليبيا تمثل بعد أمني واستراتيجي للاستقرار والأمن في الجزائر، وبالتالي التصريحات التي تحدث عنها الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون بشأن حماية العاصمة طرابلس تدخل ضمن الحفاظ على هذا الهدف الذي تكلمنا عنه.

**** برأيك.. هل تتنافس الجزائر مع المغرب على لعب دور محوري في مستقبل ليبيا؟**

الجزائر من عقيدتها ومبادئها أنها لا تتدخل في أي دولة سواء كانت دولة شقيقة أو دولة أخرى، كما أنها تعارض التدخلات العسكرية، والمقاربة الجزائرية تقول دائما إن تعقيدات الأزمة الليبية جاءت نتيجة للتدخل الأجنبي، وبالتالي تصريحات الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، ومناورات الجيش على الحدود الجزائرية الليبية ليست من باب أن الجزائر سيكون لها دور للتدخل عسكريا في ليبيا، وهذا في اعتقادي أنه بعيد كل البعد عن الحقيقة، والواقع أن الجزائر تريد أن تحمي حدودها بالدرجة الأولى، ثم تريد أن تبين قوتها لهؤلاء العابثين بالأمن الليبي.

**** ما تعليقك على ما يتداول حول أن (الخلاف مع المغرب هو المحرك الأساسي للتحركات الجزائرية) وأن الجزائر لا تسعى للعب دور في ليبيا بقدر ما تسعى إلى معاكسة جهود المغرب الإقليمية؟**

لماذا السؤال لا يكون عكسيا، بحيث يقال (لماذا تريد المغرب أن تنافس الجزائر في هذا الملف؟)، الجزائر هي الأولى من المغرب بالملف

> ** الجزائر لا يقلقها تدخل المغرب في الملف الليبي، بل تسعى لحل الأزمة في أسرع وقت.

الليبي للأسباب التي أسلفنا ذكرها، لماذا القاعدة أصبحت عكسية؟، وحتى مع وجود هذه الفرضية فأنا اعتقد أن الجزائر بعيدة كل البعد على أن تنافس المغرب، وهناك أيضا من يقول إن الجزائر لها أطماع في ليبيا وهذا أيضا غير صحيح فالجزائر لديها البترول والشركات، والجزائر ليست لها أطماع داخل ليبيا ولا تريد أن تنافس أحد أو أن تجعل ليبيا ساحة للتنافس الإقليمي أو الدولي، فالجزائر هدفها هو تحقيق الاستقرار الليبي ومن ثم الذهاب إلى تأسيس الدولة الليبية تحت إرادة شعبية ليبية ليبية بدون أي تدخل خارجي.

أما الخلاف المغربي الجزائري والذي يتمحور بالأساس حول قضية الصحراء الغربية، فما علاقته بالملف الليبي، الصحراء الغربية ليست وليدة الأزمة الليبية، والصحراء الغربية موجودة منذ السبعينات، فلماذا اليوم الجزائر ستجعل الملف الليبي سببا لفتح هذا الملف؟ اعتقد أن هذا مجرد تسويق وتشويه للحقيقة.

كما أن ملف الصحراء الغربية هو ملف أممي تشرف عليه الأمم المتحدة، وليس للجزائر ألا أن تسير مع هذه الشرعية الأممية فقط، الجزائر تدعم قضية تقرير المصير من خلال المقاربة الأممية التي تدعو إلى إقامة الاستفتاء، وهذا هو الموقف الثابت للجزائر، ثم القضية الأخرى وهي أن الجزائر ربما عانت من الإساءة المغربية، وفي اعتقادي إذا أردنا أن يحل هذا الخلاف بين الدولتين فيجب أن يكون هناك مصارحة بأن هناك إساءة مغربية للجزائر، ومن ثم نذهب إلى حلحلة هذه الملفات.

أخيرا.. ما السيناريوهات المتوقعة خلال المرحلة المقبلة؟

السيناريوهات ليست بعيدة عن واقع اليوم، والتي تعكسها الدول التي ليس لديها نية حقيقة لحل الأزمة الليبية، فها هي اللقاءات تعقد تلو الأخرى وتبوء بالفشل، وها هو حوار جنيف الذي كان يعول عليه الكثير قد انتهى بدون توافق، لذا اعتقد أن حضور الجزائر وخبرة الجزائر في قضية المصالحة وحل هذا النزاع الليبي سيكون مبني على الحوار الليبي الليبي بدون تدخل أي جهة كانت فهذا هو الذي سيحل الأزمة.

ومن هنا أقول إن تدخل الجزائر في الملف الليبي سيكون له أثر كبير، وربما سينتج عنه تصالح بين الفرقاء الليبيين الذين لربما لو يتنازلون من أجل مصلحة ليبيا ليكون الحل خلال 24 ساعة، أما إذا بقي كل طرف متسمك بما يريده ففي اعتقادي أن هذه الأطراف الخارجية والأطراف الأجنبية لا تريد لهذا البلد أن يستقر، بل تسعى لتحقيق مصالحها فقط، وهذه هي الحقيقة فهذه الدول تعمل على مصالحها وربما هي تستغل هذا الملف لتصفية حساباتها في هذه الرقعة وربما لتجعلها مكان للتنافس الدولي.

** العامل الرئيسي لاستعادة استقرار ليبيا هو أن تكون منطقة الجوار الليبي مستقرة أمنيا وسياسيا.

الترجمان:

العنف في البرلمان التونسي نتاج هذه الأزمات

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان أن العنف في البرلمان التونسي ليس جديدا مؤكدا أنه نتاج طبيعي للأزمات التي تعيشها أطراف سياسية وتحديدا حركة النهضة في علاقتها بالمشهد السياسي في البرلمان وأن رئيس البرلمان هو الذي يحمي النواب المعتدين بدليل أنه لم يتخذ إجراء بحقهم مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن المطالبة باستقالة راشد الغنوشي ليست جديدة فمنذ سنة وهناك مطالبات باستقالته لكن حجب الثقة عنه غير ممكنه لأن حركة النهضة تقوم بمساومات مع أطراف سياسية داخل المجلس وهو ما يعززاستمراره في منصبه.

إلى نص الحوار:

** برأيك ما هي أسباب العنف في البرلمان التونسي؟

العنف في البرلمان التونسي ليس جديدا فقد لاحظنا منذ مدة طويلة أن هناك اعتداءات بالعنف اللفظي والمادي تتم تحت قبة البرلمان وهذا نتاج طبيعي للأزمات التي تعيشها أطراف سياسية وتحديدا حركة النهضة في علاقتها بالمشهد السياسي في البرلمان ولديها هذا الجناح المتطرف (ائتلاف الكرامة) وبعض النواب الداعمين لها الذين يمارسون هذا العنف كواجهة لها وكيد ضاربة تهدد كل من يحاول أن يمنع تمريرها للمشاريع والبرامج التي تأتي على حساب السيادة التونسية.

بعد أعمال عنف في البرلمان التونسي هل يمكن القول إن هذه الجلسة تشكل منحدر خطير في المشهد السياسي التونسي أم أنه موقف عابر وانتهى؟

بالتأكيد هو ليس موقف عابر وإنما تعبير عن ثقافة تتبناها بشكل واضح هذه الأطراف بدليل أنه بعد ما تعرض له رئيس الحزب الدستوري من أعمال عنف لم يتحرك رئيس مجلس النواب لمطالبة النيابة العمومية بالتدخل ولكنه بررها وسيدافع عن من قام بهذه الاعتداءات مهما كانت نتيجتها ومهما وصلت الأوضاع لمزيد من التأزم تحت قبة البرلمان.

** هناك اعتداءات بالعنف اللفظي والمادي تتم تحت قبة البرلمان وهذا نتاج طبيعي للأزمات التي تعيشها أطراف سياسية وتحديدا حركة النهضة.

إلى أي مدى يمكن للقانون أن يضع حدا لهذه الأعمال العدائية؟

هناك قانون وهناك قرارات لكن كل هذا بلا قيمة لأن

رئيس مجلس النواب هو الذي يحمي هؤلاء النواب الذين قاموا بالاعتداءات وهو الذي يبرر ذلك ويحاول أن يفتعل قضايا من أجل تحميل المعتدى عليه المسؤولية وليس المعتدي وقد شاهدنا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن عملية الاعتداء ولا حتى اجتماع لمكتب المجلس لاتخاذ قرارات بحق النائب المعتدي على زملائه ما يعني أن هذا التوجه هو توجه عام لدى رئيس مجلس النواب ورئيس حركة النهضة في تعاطيه بالعنف والتهديد مع بقية الأطراف السياسية

رئاسة البرلمان اكتفت ببيان يطالب بضبط النفس.. إلى أي مدى يمكن القول إن رد فعل رئاسة البرلمان كان بحجم الحدث؟ وما الذي كان مطلوبا منه؟

المطلوب من رئيس مجلس النواب أن يعقد اجتماع للمجلس ويطبق القرارات التي ينص عليها القانون الداخلي للمجلس وأن يبلغ النيابة العمومية بأعمال الاعتداء بالعنف وأن يتخذ إجراءات بحق النواب المعتدين لكن هذا كله لم يحدث وإنما قام فقط برفع دعوى ضد الحزب الحر الدستوري بتهمة تعطيل أعمال المجلس وهذا دليل على أنه يتبنى هذا الموقف ويعتبره مشروعا ويدين تعطيل الحزب الدستوري لأعمال المجلس.

> ** رئيس مجلس النواب هو الذي يحمي هؤلاء النواب الذين قاموا بالاعتداءات وهو الذي يبرر ذلك ويحاول أن يفتعل قضايا.

النائب هشام العجبوني طالب الغنوشي بالإستقالة من منصبه بسبب ما سماه إدارة كارثية ومنحازة فإلى أي مدى تتفق مع هذه المطالبات؟

المطالبة باستقالة راشد الغنوشي ليست جديدة فمنذ سنة وهناك مطالبات باستقالته لكن حجب الثقة عنه غير ممكنه لأن

حركة النهضة تقوم بمساومات مع أطراف سياسية داخل المجلس وأعتقد أن الغنوشي أصبح أزمة داخل المجلس وليس جزء من الحل وبالتالي لابد من استقالته عاجلا أو آجلا لكن كلما تأخرت هذه الخطوة ستكون هناك خسائر أكبر وفقدان للشعب التونسي للثقة بالمجلس ويمكن القول إن المجلس فاشل بامتياز حيث عجز عن تقديم أي شئ لتونس وقام يقدم خدمات لقطر وتركيا وآخرها الاتفاقية المخزية مع صندوق التنمية القطري وأعتقد أن هذا المجلس فقد شرعيته ومشروعيته ولابد من إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في أسرع وقت ممكن.

** حجب الثقة عن الغنوشي غير ممكنه لأن حركة النهضة تقوم بمساومات مع أطراف سياسية داخل المجلس.

كاريكاتير

محمد قجوم